

المصدر: الاتحاد  
التاريخ: ٧ مارس ٢٠٠٣

تجار الحروب يحكمون العالم

# الحرب العراقية تدشن عصر الحروب مدفوعة الثمن مقدماً

## « خطة مارشال العراق » تمكن أميركا من استرداد التكلفة عدة اضعاف

لم تعد الحروب في عصرنا الحالي كما كانت في السابق ساحات للمعارك والقتال تزهق فيها الأرواح ويتكبد خلالها الطرفان المنتصر والمنهزم خسائر بشرية واقتصادية جسيمة يصعب تجاوزها حيث تحولت معارك وساحات القتال في عصرنا الحالي إلى حروب مدفوعة الثمن مسبقاً تثار

لأهداف اقتصادية بحتة وتحركها مطامع مادية للدولة المهاجمة في ثروات البلدان المهزومة ومقوماتها الاقتصادية لخدمة وتحقيق مصالح كيانات اقتصادية كبرى يفوق نفوذها مستويات نفوذ الدول ويخدم مصالحها قيام مثل هذه الحروب. فحروب العصر الحالي تثار من أجل النفط

ومن أجل تدوير عجلة الإنتاج في مصانع السلاح ويطالب فيها المنتصر بكامل تكاليف الحرب مقدماً من أطراف ودول أخرى يزج بها في دائرة الحرب وفق مبررات صيغت بأحكام لإقناع تلك الأطراف ان هذه الحروب لم تقم إلا من أجل حمايتها والدفاع عن مصالحها. ولا تكتفي الدولة المعتدية

بتحصيل قيمة التكاليف المرتبطة بالحرب فقط ولكنها تحصل أيضاً ومن خلال انتصارها على ضمانات بتعميق مصالح شركاتها العالمية في البلد المنهزم والتي تتمثل تارة في لوبي صناعة السلاح وتارة أخرى في لوبي صناعة النفط وفي بعض الأحيان لوبي شركات المقاولات وإعادة الإعمار.

ولا تتوقف المساومات الاقتصادية عند حد المنتصر والمنهزم وإنما باتت تمتد أيضاً لدول أخرى ذات علاقة والتي ربما يكون للدولة المهاجمة مصلحة في تضمينها في أتون الحرب المشتعلة لتحقيق المزيد من الأهداف والفوز في الحرب بأقل التكاليف من خلال التفاوض مع هذه الدول للحصول على بعض التسهيلات العسكرية أو مشاركة جنودها في القوات المعتدية ولا يفوت هذه الدول بالطبع الاستفادة من هذه الفرصة الذهبية لتطالب بدورها بالمزيد من الصفقات الاقتصادية تتمثل في خفض حصة كبيرة من ديونها أو ضمانات كفيلة بحماية مصالحها الاقتصادية التي يمكن أن تتضرر بفعل تلك الحروب أو الحصول على نصيب أكبر من كعكة الاستثمارات أو التجارة الخارجية للبلد المعتدي عليه.

وعلى الجهة المقابلة تقف الدولة المعتدى عليها وحدها تقاوم العدوان ولكن أيضاً بالمزيد من التنازلات الاقتصادية ومنح الدول التي ترغب في وقفها إلى جانبها مزايا اقتصادية إضافية تتعلق بالتجارة الخارجية أو الاستثمارات أو بعض حقوق الامتياز الخاصة بآبار النفط الخام وذلك على أمل أن تسهم هذه الصفقات في درء خطر الحرب التي تهدد مصالحها وسيادتها في آن واحد.

وكافة ما سبق الإشارة إليه هو تمثيل حي للموقف العالمي من الحرب المحتملة ضد العراق حيث تقف الاعتبارات الاقتصادية مبرراً أساسياً لقيام هذه الحرب التي تسيطر عليها الصفقات ويتدافع تجار الحروب من كل جهة للاستفادة مما تضمنه تلك الحرب المحتملة من مكاسب مادية والتي تتحدد مواقف كافة دول العالم من هذه الحرب المحتملة.

وعلى الرغم من أن ظاهرة الحروب مدفوعة الثمن مقدماً قد بدأت في الظهور في التسعينيات من القرن الماضي مع حرب الخليج الثانية إلا أن ملامحها قد بدأت تتشكل بصورة أوضح خلال الحرب المحتملة على العراق والتي تعتبر بحق تدشيناً فعلياً لهذا التحول العالمي الجديد والذي يعتبر من أبرز ملامحه سيطرة تجار الحروب وارتفاع نفوذهم إلى درجة أنهم باتوا يحكمون العالم فعلياً.

### الحروب والنمو

والأكثر من ذلك أن البعض يدعو إلى قيام الحرب ضد العراق ويرى فيها محفزاً أساسياً للنمو الاقتصادي العالمي الذي يعاني من حالة ركود يخشى استمرارها أكثر من ذلك، فبعض الاقتصاديين يرون أن الحروب ساهمت في تحريك الاقتصاد العالمي من دوامة الركود التي مر بها خلال بعض الفترات وليس أدل على ذلك من أن الحرب العالمية الثانية والتي جاءت في أعقاب موجة الكساد العالمي التي هزت الأسواق بداية من عام 1929 قامت بتوظيف الكثير من الموارد الاقتصادية العاطلة لعدد كبير من المصانع، ورفعت من مستويات الأجور الخاصة بفضة المحاربين والقادة والذين بدورهم رفعوا من مستوى الطلب على السلع والخدمات بما حرك عجلة النمو الاقتصادي العالمي.

### خطة مارشال

ولم يتوقف الأمر عند ذلك بل أمتد التأثير الاقتصادي الإيجابي للحرب من وجهة نظرهم ليشمل إبرام صفقات وعقود ضخمة لإعادة أعمار دول أوروبا والتي كانت بنيتها الأساسية قد دمرت خلال الحرب واستفاد من هذه الصفقات في المقام الأول الشركات الأميركية فيما يعرف «بخطة مارشال» لإعادة إعمار أوروبا وفي تلك الفترة مثلت الحروب العالمية فرصة جيدة للقضاء على حالة ركود النشاط التي كانت تواجهها الشركات العالمية خلال عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي.

وفيما يرى البعض ان الحرب المحتملة ضد العراق يمكن ان تسهم بذات الطريقة والأسلوب في إخراج الاقتصاد العالمي من الركود الذي ضرب الاقتصاديات العالمية بداية من عام 2000 إلا ان بعض الاقتصاديين المرموقين مثل جوزيف ستيجليتز الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد استبعد ان يكون للحرب القادمة ضد العراق ذلك التأثير الإيجابي على الاقتصاد العالمي لعدة أسباب من بينها تضاول نسبة الموارد الاقتصادية العاطلة التي يمكن ان تقوم الحرب بتحريكها إلى ما لا يزيد عن 1 بالمائة هذا إلى جانب ان الحرب القادمة تأتي في وقت يعاني فيه الاقتصاد الأميركي من عدة مشكلات اقتصادية من بينها تفاقم عجز الموازنة وارتفاع أعداد العاطلين عن العمل، إضافة إلى ما يمكن ان تسبب فيه الحرب من ارتفاع مدمر لأسعار النفط يهز ويهدد اقتصاديات العالم كافة.

إلا ان ذلك لا ينفي ان الكثيرين من صناع القرار الاقتصادي الأميركي يرون ان الحرب ستساعد على تنشيط عجلة الإنتاج وبخاصة فيما يتعلق بشركات السلاح وستضمن فرصاً متزايدة لشركات المقاولات في إطار عمليات إعادة اعمار العراق في خطة شبيهة بخطة مارشال الأوروبية وهذا بالطبع بخلاف الفرص التي ستتوفر لشركات النفط الأميركية والتي تريد الاستفادة من احتياطات ثاني أكبر دولة على مستوى العالم من حيث المخزونات النفطية بما يدعم الموقف التنافسي لهذه الشركات ويمكنها من استغلال آبار النفط العراقية والتي لا زالت إلى الآن حكرًا على شركات النفط الروسية والتي تمنحها القيادة العراقية مزايا إضافية تختلف عن باقي الشركات العالمية الأخرى. ولذلك فتكاليف الحرب المحتملة والتي يرى الكثير من الخبراء انها ستقل بشكل

كبير عن تكاليف حرب الخليج الثانية لعدة أسباب ستمكن الولايات المتحدة من استعادتها في حال انتصارها أضعافاً مضاعفة وهو ما يزيد من جاذبية قرار الحرب من وجهة نظر صناع القرار الأميركي.

#### وفر بالمليارات

من جهة أخرى يرى دعاة الحرب المقبلة ضد العراق انها ستمثل فرصة ممتازة للاقتصاد الأميركي وبخاصة إذا ما استطاعت الولايات المتحدة من خلال الحرب ان تزيد من طاقة العراق الإنتاجية اليومية إلى ستة ملايين برميل يومياً وهو ما يمكن ان يؤدي إلى تراجع سعر برميل النفط إلى ما يتراوح بين 10 - 12 دولارا للبرميل ووقتها يقدر المحللون ان الاقتصاد الأميركي سيوفر سنوياً المليارات من الدولارات تنفق حالياً على استهلاك الطاقة مع ارتفاع أسعار النفط إلى ما يفوق العشرين دولارا للبرميل.

هذا الأمر تؤكد من جهة ثانية تقديرات صندوق النقد الدولي والتي توضح أن تراجع أسعار النفط عن المعدلات الطبيعية بنحو 10 دولارات من شأنه رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

أخرى على إسقاط جزء كبير من ديونها حتى تمنحها تسهيلات عسكرية وتتضح أهمية ذلك من كون تركيا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي تمتلك حدوداً مشتركة مع العراق، فيما يحاول العراق من جهة أخرى إغراء تركيا بالمزيد من الصفقات التجارية للموقوف إلى جانبه ضد الولايات المتحدة.

دبلوماسية الصفقات هي أيضاً التي جعلت روسيا تتخذ موقفاً معارضاً لضرب العراق في مجلس الأمن فالعراق ومن خلال نظامه الحاكم يمنع شركات النفط الروسية أولوية مطلقة على غيرها من الشركات في استغلال حقول نفطه ولم يعكر صفو هذه العلاقة القوية بين البلدين سوى لجوء العراق إلى فسخ العقد المبرم مع شركة لوك أويل الروسية لاستغلال حقول النفط 2 وذلك في خطوة كان العراق يستهدف من ورائها الضغط بقوة على روسيا لاتخاذ موقف أشد جراً أمام الولايات المتحدة.

وبعد فترة قصيرة من توتر العلاقات بين البلدين على الصعيد الاقتصادي أدرك العراق خطورة تراجع روسيا عن موقفها الراض للحد من ومنحت شركات النفط الروسية مزايا إضافية وتراجعت عن فسخ العقود المبرمة مع شركة لوك أويل ولوحت لموسكو بعقد صفقات أخرى بقيمة 40 مليار دولار.

بنفس المنطق حاول العراق جذب تأييد كل من الصين وفرنسا وألمانيا. بالمزيد من الصفقات التجارية الضخمة خارج اتفاق النفط مقابل الغذاء الولايات المتحدة وفي الجبهة المضادة وعدت الدولة الداعية للحرب- الولايات المتحدة- تركيا بإسقاط 30 مليار دولار من ديونها المستحقة لواشنطن على أن تقدم لها تسهيلات عسكرية تمكنها من إحكام سيطرتها على العراق، كما وعدت موسكو بمساعدات سخية تعينها على مواجهة أزماتها الاقتصادية كما قامت بتضمين بعض الحركات الشيشانية ضمن قوائم الإرهاب الدولي وذلك حتى تكسب تأييد روسيا لها. ولذلك فالأمر كله حتى وإن تعلق بمصير الدول والشعوب لا يخرج عن إطار المصالح والصفقات الاقتصادية التي تبرم لمن يدفع أكثر.

### السيطرة على الطاقة

تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن الهيمنة السياسية للدول منذ قرون مضت تعتمد على المقومات الاقتصادية ففي القرن السادس عشر كانت الهيمنة لأسبانيا بفضل رصيدها من الذهب وفي القرن السابع عشر كانت الهيمنة لهولندا لقوة أسواقها الرأسمالية وأساطيلها البحرية ثم انتقلت الهيمنة الاقتصادية إلى فرنسا في القرن الثامن عشر لارتفاع عدد سكانها وكفاءة نظم الإدارة بها.

وفي القرن التاسع عشر تربعت بريطانيا على عرش النفوذ السياسي العالمي بفضل ثورتها الصناعية وازدهار صناعاتها المالية، وفي القرن العشرين انتقلت الهيمنة إلى أميركا بفضل اتساع السوق وغزارة وتنوع الموارد، ولا زالت تلك الهيمنة مستمرة حتى الآن حيث شهد القرن الواحد والعشرون استمرار الهيمنة الأميركية بفعل جوانب التفوق

للولايات المتحدة بنحو  
0,3 بالمائة والنمو  
العالمي بنحو 0,5  
بالمائة.

ولذلك فالحرب  
المحتملة القادمة  
لن تثار من أجل  
إزاحة النظام  
العراقي أو لإبادة  
أسلحة الدمار  
الشامل التي  
يملكها ولا من  
أجل عيون  
المعارضة  
العراقية  
ولا

الشعب العراقي المقهور فالأدلة الواردة في تقرير الأسلحة العراقية  
المكون من 12 ألف صفحة والذي قدم مؤخراً لمجلس الأمن يكشف  
تورط عدد من كبار المسؤولين الأميركيين بداية من عهد الرئيس  
الأسبق رونالد ريغان مروراً ببوش الأب وانتهاء ببوش الابن في صفقات  
أبرمتها شركات السلاح الأميركية لمساعدة العراق على بناء أسلحته  
النووية والكيميائية والبيولوجية.

#### لوبي شركات السلاح

ولذلك يقف وراء الحرب المحتملة القادمة لوبي من تجار الحروب  
ممثّل في شركات السلاح الأميركية والتي لا بد من اندلاع الحروب حتى  
تتمكن من تصريف منتجاتها واستخدامها عملياً على أرض المعركة  
حتى يتم تطويرها وتعديلها بصفة مستمرة وبدون هذه التجارب  
العملية لن يمكن تسويق منتجاتها على نطاق واسع ويكفي ان تعلم ان  
تسويق أي من الأسلحة العالمية يتم استناداً إلى سجل ونتائج استخدام  
هذا السلاح سابقاً في إحدى الحروب الدولية للحكم على مدى  
تأثيره وإبادته للعدو.

#### دبلوماسية الصفقات

سمة أخرى تتميز بها حروب العصر  
الحالي تتمثل في ان مجريات الأمور بها  
تسير وفق دبلوماسية الصفقات  
الاقتصادية فهي التي تشعل فتيل  
الحرب وهي وحدها التي تسيطر  
على مجرياتها والحرب  
المحتملة ضد العراق هي أصدق  
دليل على ذلك حيث تضمنت  
الحرب مساومة تركيا لكل من  
الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة  
اقتصادياً كي تحدد الطرف الذي  
ستقف إلى جواره فهي تريد مساومة  
دول الاتحاد الأوروبي ومن أهمها  
ألمانيا وفرنسا لانضمامها للاتحاد  
الأوروبي وذلك حتى تقف إلى جوارهم،  
فيما تساوم الولايات المتحدة من جهة

الاقتصادي والتطور التكنولوجي وثورة المعلومات. ومن أجل امتداد مقومات الهيمنة الأميركية خلال القرون المقبلة رأت وثائق أميركية ان الولايات المتحدة لن تتمكن من بسط نفوذها على العالم واحتواء الصين وروسيا إلا عن طريق السيطرة على مصادر الطاقة وتحكمها في مصادر الإمدادات الدولية للذهب الأسود، وأوصت هذه الوثائق الرسمية على أهمية أن يشارك مجلس العلاقات الخارجية مع عدد من الجهات المعنية الأميركية مثل وكالة الطاقة ووزارة الدفاع في وضع استراتيجية سريعة لهذه الهيمنة يتم البدء في تنفيذها سريعاً في مدة لا تتعدى الخمس سنوات. وكان من بين المقترحات التي خرجت بها هذه الاستراتيجية توظيف بعض الدوافع العالمية لتبرير سيطرة الولايات المتحدة على مصادر النفط في أماكن عدة من العالم تارة تحت مفهوم الحرب ضد الإرهاب للسيطرة على نفط بحر قزوين وتارة أخرى بالتلويح بالحرب ضد العراق لامتلاكه أسلحة محظورة للسيطرة على ثاني أكبر احتياطي نفطي عالمي. وهذه الاستراتيجية وضع ملامحها الأولى بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق في كتاب له بعنوان «رقعة الشطرنج»، تحدث فيه عن ضرورة إخضاع الولايات المتحدة لمنافسيها ومن أهمهم الصين وروسيا وإن ذلك لن يكون إلا من خلال السيطرة على أوراسيا والتي تضم جغرافياً كل الأراضي الممتدة عبر روسيا والصين إلى المحيط الباسيفيكي بما يشمل الشرق الأوسط ومعظم شبه القارة الصينية حيث يعتبرها الجغرافيون أكبر قارات العالم وتزداد أهمية هذا المخطط الأميركي إذا ما علمنا أن أوراسيا تنتج 60 بالمائة من إجمالي الناتج العالمي وتحتوي على ثلاثة أرباع الطاقة المعروفة. وتأتي أهمية تنفيذ هذه الاستراتيجية على ضوء ما تؤكدته تقديرات وكالة الطاقة الأميركية من أن استهلاك الطاقة الدولية سيرتفع خلال الثلاثين عاماً المقبلة بشكل حاد بما يفوق الخمسين بالمائة وهو ما يستدعي البحث عن مصادر بديلة وغزيرة في إنتاج الطاقة، ولذلك ستكون الغلبة والهيمنة لمن يمتلك ويتحكم في مصادر الطاقة خلال العقود المقبلة.

### تركيب أوروبا

ومن هنا يمكن تفسير المواجهة التي برزت ما بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة والدول الأوروبية من جهة أخرى وموقف كل منهم من الحرب ضد العراق فأوروبا تعلم جيداً نوايا الولايات المتحدة من هذه الحرب والتي وإن تحققت سوف تؤدي بلا شك إلى إضعاف أوروبا اقتصادياً وجعلها تابعة لأمريكا على المستوى الاقتصادي والسياسي وذلك في حال انتصار الولايات المتحدة وتمكنها من تحقيق أهدافها المخططة من وراء الحرب. وفي حال فشل الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها أو سير الحرب على عكس المخطط لها ستؤثر احتمالات تدمير آبار النفط على الخطط الأميركية في الأجل القصير ومع ارتفاع أسعار النفط وارتفاع تكاليف إعادة إعمار العراق وإعادة آباره النفطية إلى العمل بطلاقتها من جديد سيصبح الهدف الأميركي بعيد المنال على الأقل في الأجل القصير إلا أن هذه الفرضية لا تمنع تحققه على المدى المتوسط أو الطويل وخلال تلك الفترة ربما يشهد العالم نشوب الحرب الباردة من جديد ولكن هذه المرة بين طرفين هما الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة وأوروبا والصين وروسيا من جهة أخرى.

ملف من إعداد  
هبة عبد المنعم